TAHKEEM
مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي
SHARJAH INTERNATIONAL COMMERCIAL ARBITRATION CENTRE

تدابير مكافحة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) تؤدّي إلى نشوء التسوية الرقمية للنزاعات

أحدث المقالات

- تأثير أزمة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) على التحكيم
- مستقبل التسوية البديلة للنزاعات
- التأثير السلبي لأزمة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) على التحكيم
- التأثير الإيجابي لأزمة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) على التحكيم

قرارات التحكيم

- التدابير التي اتّخذتها مؤسّسات التحكيم الدولية في مواجهة فيروس كورونا المستجدّ
- التدابير التي اتّخذتها دولة الإمارات العربية المتّحدة وسط أزمة فيروس كورونا المستجدّ
- نصائح حول التحكيم الإلكتروني

ملاحظات المحرّر

يتناول العدد الثالث من مجلّة «تحكيم» جائحة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) التي أرغمت الدول في جميع أنحاء العالم بصناعاتها، وحكوماتها، وشركاتها، وقطاعاتها التعليمية، على الإقفال لمواجهة انتشار هذا الفيروس.
فبات على العالم الاتّجاه نحو مسار التحوّل الرقمي إلى حدّ الانخراط الكامل والسريع في هذا التحوّل. وأصبحت أنظمة الاتّصال والتعاون من مايكروسوفت تيمز Microsoft Teams، إلى زوم Zoom، و جوجل هانج آوتس Google Hangouts ، وسيسكو ويب إكس Cisco Webex ، مثالاً وليس حصراً، هي السبيل للشركات التي أصبحت منهجيّة عملها في حالة تعطيلٍ تام، ولم يكن أمامها سوى الانخراط بسرعة في هذا المسار.

قد تتساءلون ما علاقة التحكيم بذلك؟ في الحقيقة، إنّها لعلاقة هامّة إلى حدّ بعيد.
فالتّحكيم يُعدّ من أساليب تسوية النزعات التي تفوق القضاء العادي قابليّةً للتكيّف مع التغيّرات التي يشهدها العصر، إذ يمكن البدء بإجراءات التحكيم بمجرّد تقديم الطلب، مرفقًا بمستندات الإثبات، عن طريق البريد الإلكتروني.
وقد أتاح مركز «تحكيم» لمن يسعى إلى الحصول على خدماته إمكانيّة تقديم طلب عبر الإنترنت أو من خلال تطبيقاته الخاصة.
والواقع أنّ دولة الإمارات العربيّة المتّحدة بشكلٍ عام، وبالأخصّ إمارة الشارقة، قد توقّعت الاضطرار إلى الاتّجاه نحو المسار الرقمي واعتماد الاتّصال المبشر عبر الإنترنت من أجل ضمان استمرارية إجراءات القضايا، وكانت السبّاقة في هذا المجال.
وفي ظلّ هذه الأزمة العالميّة التي أدّت إلى نشوء الكثير من القضايا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تلك المتعلّقة بالقوة القاهرة، وإيقاف العمليات، والتقصير في التنفيذ، وإنهاء عقود العمل، فإنّ القضايا القانونية في تزايد، وكذلك الحاجة إلى إيجاد حلولٍ لتسوية النزاعات.
تُقدّم مجلّة تحكيم في هذا العدد لمحةً عامّةً عن النزاعات التي تتطلّب اللّجوء إلى حلٍّ يقوم على آليةٍ رقميّة لتسوية النزاعات، ويتجلّى ذلك بشكلٍ رئيسي في القطاع التجاري.
ويتّضح بالنّظر إلى «الوضع الطبيعي الجديد» في مرحلة ما بعد فيروس كورونا المستجدّ كيف أنّ مجال تسوية النزاعات سيشهد تغييرًا محتّمًا، وكيف سيتمّ تسيير الإجراءات في ظلّ الوضع الجديد.
ويتناول القسم المعنون «التأثير الإيجابي لأزمة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) على التحكيم» كيفيّة التوصّل إلى نتيجةٍ إيجابيّة لوضعٍ هو في الواقع سيّئ للغاية.
بالإضافة إلى ذلك، نقدم لكم لمحةً عمّا تقوم به مراكز التحكيم الأخرى في ضوء الأزمة.
وأخيرًا، لا تفوّتوا عليكم نصائحنا بشأن التحكيم الإلكتروني.

لا شكّ في أنّ الوضع الحالي صعب على الجميع على المستوى الشخصي، كما أنّ النّزاعات في حدّ ذاتها تُلقي بأعباءٍ ليس من السهل التعامل معها، بغضّ النظر عمّا إذا كانت تخضع للتسوية الرقمية أم لا. لذلك فإنّ إيجاد طريقة تتّسم بالسرعة والفعالية والخصوصية لحلّ النزاعات هو بالتأكيد سبيل لا بدّ من ارتياده والمضي قدمًا به، خصوصًا وأنّه أصبح من المؤكّد أنّ العالم لن يعود إلى ما كان عليه قبل أزمة الفيروس المستجدّ.
ستبقى مجلّة «تحكيم» إلى جانبكم دائمًا لإرشادكم إلى السبل الأمثل لحلّ نزاعاتكم، وستبقيكم على اطّلاع على آخر التطوّرات.

لارا سالم

أحدث المقالات

تأثير أزمة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) على التحكيم 2
مستقبل التسوية البديلة للنزاعات 3
التأثير السلبي لأزمة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) على التحكيم 5
التأثير الإيجابي لأزمة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) على التحكيم 6

قرارات التحكيم

التدابير التي اتّخذتها مؤسّسات التحكيم الدولية في مواجهة فيروس كورونا المستجدّ 7
التدابير التي اتّخذتها دولة الإمارات العربية المتّحدة وسط أزمة فيروس كورونا المستجدّ 8

نصائح حول التحكيم الإلكتروني 9

الحصول على الإجابات

كيف تساعد الرقمنة في عملية التحكيم؟ 11
ما هي بعض القيود المفروضة على جلسات الاستماع الافتراضية؟ 11
ما هي الخيارات المتاحة للشركات التي تخوض التحكيم؟ 11
هل دولة الإمارات العربية المتّحدة مستعدّة للرقمنة في التحكيم؟ 11
هل تؤثر القوّة القاهرة على التحكيم؟ 12

نبذة عن مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي «تحكيم» 13

أحدث المقالات

تأثير أزمة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) على التحكيم

أعلنت منظّمة الصحّة العالمية فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) «جائحةً» بعد مرور فترةٍ وجيزة على انتشار الفيروس في مدن متعدّدة في جميع أنحاء العالم، ممّا تسبّب باضطرابات كبرى طالت كلّ جانب من جوانب حياتنا اليومية، سواء كان الأمر مرتبطًا بالصحّة أو الاقتصادات أو الأعمال التجارية، فلا ريب في أنّ الفيروس قد ألقى بتأثيره على كيفيّة تعاملنا على صعيد المجالات المذكورة كافةً. والواقع أنّ القطاع التجاري ليس الوحيد الذي تأثّر بالخلل الناتج عن انتشار الفيروس، إذ إنّ المجال القانوني، الذي يُعتبر جزءًا لا يتجزّأ من الاقتصاد وإدارة الأعمال، قد شهد بدوره بروز مشاكل اعترضته.

وحقيقة الأمر أنّ الفيروس يثير مخاوف رئيسية في المجال القانوني إذ تتأثّر سلاسل التوريد بشكلٍ كبير ولا يتمّ الوفاء بالالتزامات التعاقديّة، وفي هذا الاتّجاه، ينصبّ التركيز على حالات القوة القاهرة وأحكامها. ولكن في ظلّ إجراءات الإقفال التام وحظر السفر على الصعيد العالمي، فقد تأثّر سير الإجراءات القضائية الجارية، كما تأثّرت جلسات التحكيم التي توقّفت ممّا أدّى إلى تعليقها. لذلك، مع ظهور فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19)، عمد المعنيّون جميعهم إلى البحث عن طرقٍ لاستئناف عمليّاتهم[1] بدون المزيد من التأخير، مع مراعاة تدابير الإقفال والتباعد الاجتماعي. وتحقيقًا لهذه الغاية، وإذ إنّ العراقيل التي يطرحها الفيروس الجديد لا ترتبط سوى بالحضور الفعلي في جلسات الاستماع، ما يتمثّل عادةً بحضور الأطراف كافةً والخبراء والشهود شخصيًا عند إجراء عمليّة التحكيم، فإنّه يجري الآن تكييف جلسات التحكيم مع العالم الافتراضي. وبذلك يكون قد تمّ إدخال شكلٍ جديد من أشكال التحكيم، ألا وهو حلّ النزاعات عبر الإنترنت، وستتمّ مناقشته بمزيدٍ من التفصيل في هذه المقالة. تجدر الإشارة إلى أنّ الطبيعة المرنة للتحكيم توفّر للأطراف، وخصوصًا في هذه الحالة، ميزةً حقيقية يتفوّق بها التحكيم على التقاضي. وفي النزاعات المدنيّة، يُسمح للأطراف في القضايا العالقة أمام المحاكم بالتقدّم للاستحصال على قرار تحكيم قابل للتنفيذ يمكنه في نهاية المطاف أنّ يؤدّي إلى حلّ النزاعات المتعلّقة بالأعمال التجاريّة وزوال عدم اليقين.[2]

كثيرةٌ هي الدعاوى الجديدة التي ستُرفع في مرحلة ما بعد الوباء وذلك في ما يتعلّق بحالات تأخير العمليات أو إلغائها في شتّى المجالات، كما سيزداد حتمًا عدد دعاوى التأمين في جميع القطاعات. لذلك، ونظرًا لأنّ الفيروس الجديد لا بدّ أن ينتهي في نهاية المطاف، فلن تكون الأضرار التي يخلّفها مجرّد مشاكل قصيرة الأجل، ولهذا السبب، سيشهد عالم التحكيم تغييرًا لا بدّ منه وربّما سيحظى بتأييدٍ أكبر لدى البحث عن حلٍّ سريع للمشاكل الناشئة، لاستئناف ممارسات تسيير الأعمال.

1) https://www.allenovery.com/en-gb/global/news-and-insights/publications/covid-19-coronavirus-how-the-apac-courts-and-arbitral-institutions-have-adapted-to-the-challenge

2) https://www.velaw.com/insights/the-advantages-of-arbitration-during-the-coronavirus-pandemic/

مستقبل التسوية البديلة للنزاعات

من الواضح أنّ تغييرات كثيرة ستطرأ على طريقة إجراء التحكيم في مرحلة ما بعد فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19)، وذلك لأنّ العالم سيصبح مضطرًا ببساطة إلى التكيّف مع وضعٍ طبيعي جديد، ولن يُستثنى مجال التحكيم من هذا الواقع. فنظرًا لحالات التعطيل التي أعاقت جلسات التحكيم وإجراءاته، غدت الحاجة إلى التكيّف مع التغيير واعتماد بديل سريع على قدر بالغ من الأهميّة بما يستدعي اعتماد الإجراءات المعاصرة المنفّذة لاستخدامها كقاعدة من الآن فصاعدًا. من ثمّ، كيف سيبدو مستقبل التسوية البديلة للنزاعات؟

بما أنّه ليس بوسع المرء التنبّؤ بالمستقبل، فثمّة مسار معيّن، قد بدء رسمه بالفعل، ستتبّعه المحاكم والهيئات حتمًا، تحكيميّة كانت أم قضائيّة، وذلك في وقت أقرب ممّا هو متوقّع.

بدأت مؤسّسات التّحكيم ببطء باستخدام التكنولوجيا في ممارستها تدريجيًا، وأتى الفيروس المستجدّ ليسرّع هذا الاتّجاه. ونظرًا لأنّ العالم بات عليه الاعتياد على تجنّب التصافح، فإنّ اعتماد تكنولوجيا عقد الاجتماعات عن طريق الفيديو video conferencing يتصاعد بازدياد، ممّا يؤدّي تاليًا إلى ازدياد عدد جلسات الاستماع الافتراضية المعقودة بالاتّصال المباشر عبر الإنترنت، ويضع اللّجوء إلى تسوية النزاعات عبر الإنترنت في دائرة الضوء. وممّا لا شك فيه أنّ الفيروس قد أثّر على الطريقة التي يتمّ فيها عادةً جمع الأدلة ونقلها. فالتحقيق والتوثيق يتحوّلان بالفعل للانضمام إلى التكنولوجيا الرقمية، ما يفسح المجال أمام الذكاء الاصطناعي لتولّي الريادة في هذا المجال. لذلك، فالتعريف الأنسب لعبارة «التحكيم بالاتصال المباشر عبر الإنترنت» يكون حكمًا بأنّه التحكيم الذي تتمّ فيه الإجراءات بالاتّصال المباشر عبر الإنترنت[3]. وتقتصر المشاركة في العمليات التي تُجرى على المحكّم والأطراف عبر الإنترنت من خلال إرسال جميع وثائق الإثبات، والمناقشة والتفاوض باعتماد تكنولوجيا عقد الاجتماعات عن طريق الفيديو، علمًا

أنّ ذلك لا ينقّص أيًّا من المزايا التي يقدّمها التحكيم عادةً: أي توفير التكلفة والوقت في آنٍ معًا. أمّا العيب الوحيد الذي قد يعتري التحكيم بالاتصال المباشر عبر الإنترنت فهو غياب التفاعل بين الأطراف الذي يتميّز به التّحكيم عمومًا. إنّما قد يقلّ الاعتماد على التفاعل المذكور إذ يزداد التركيز على عمليات تقديم الوثائق الاثباتية. ومع ذلك، إذا تمكّن المحكّمون والأطراف من الانخراط في النهج الجديد بشكلٍ صحيح من خلال استخدام التكنولوجيا وعدم السماح لها بفرض قيودٍ غير مرغوب فيها، فقد يتمّ تخطّي ذلك العائق. والواقع أنّه قد تمّ استخدام التحكيم بالتواصل المباشر عبر الإنترنت كثيرًا في الماضي للحالات المتعلّقة بنزاعات أسماء النطاقات على الإنترنت، ومن المفترض أنّ العالم سيوثّق بالتأكيد استخدام التّحكيم بالاتّصال المباشر عبر الإنترنت في مجموعة متنوّعة من المجالات الأخرى في المستقبل القريب. ومع ذلك، بالنسبة لمستقبل تسوية النّزاعات عبر الإنترنت على المدى الطويل، تقود التكنولوجيا مجال التحكيم إلى أبعد من مجرّد اعتماد تقنيّة عقد الاجتماعات بالاتصال المباشر عبر الفيديو. فاعتماد الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم يتجلّى في إنشاء العقود الذكيّة والتحكيم باستخدام تقنيّة سلسة الكتل blockchain، ما يُعتبر بدايةً لمرحلة تطوير آلية جديدة لمعالجة لنزاعات الناشئة عن العقود الذكية[4]. والعقود الذكيّة هي عقود مكتوبة بلغة البرمجة الكوديّة بدلاً من لغاتنا الطبيعية، حيث تفرض الكودات تلقائيًا تنفيذ المهمّات. لذلك، قد تمّ تطوير التحكيم باستخدام تقنيّة سلسة الكتل أيضًا لتلبية احتياجات العقود الذكية، حيث يتمّ فرض قواعد تحكيميّة مباشرةً، إلّا أنّ هذا لا يعدو كونه مجرّد نظرة عامّة لما قد يبدو عليه مستقبل التحكيم.

3) http://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2018/03/29/online-dispute-resolution-future-alternative-dispute-resolution/

4) http://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2018/03/29/online-dispute-resolution-future-alternative-dispute-resolution/

التأثير السلبي لأزمة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) على التحكيم

وسط أحداث الفيروس المستجدّ، واجهت جلسات تحكيم عديدة تأخيرات كبيرة، ما يعني أنّ التحكيم قد لاقى نصيبه أيضًا من الآثار السلبية للفيروس: ففي هذا السياق، قال المركز الدولي لتسوية المنازعات ICDR في جمعية التحكيم الأمريكية AAA إنّه لن يتمّ عقد أي جلسات تحكيم حتى تاريخ الأوّل من يونيو 2020، ومن المقرّر أن تبقى مكاتب الجمعيّة جميعها مغلقة مؤقتًا حتى إشعار آخر. وبحسب وكالة رويترز، قد تمّ تأجيل إجراءات 53 دعوى كان من المقرّر السّير بها في الجمعيّة بين 16 مارس و 30 أبريل. وبالإضافة إلى ذلك، قد تمّ إلغاء جميع جلسات المحكمة الجنائية الدولية (ICC) التي تعقد في باريس حتّى تاريخ 13 أبريل 2020، كما وأجّلت هيئة تنظيم الصناعة المالية (FINRA) جميع جلسات الاستماع الشخصية حتّى تاريخ 31 يوليو 2020. أمّا بالنسبة للقضايا المحليّة: أعلن مركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC) أنّه يمكن عقد جلسات التحكيم من خلال مؤتمرات الفيديو أو بدلاً من ذلك، قد يتمّ بكلّ بساطة تأجيل[5] جلسات الاستماع، إلّا أنّ ذلك يُترك لتقدير المحكّم الوحيد أو هيئة التحكيم في حال تردّد الأطراف المعنيّين في السير في مثل هذه الجلسات عن بُعد.

وبالإضافة إلى حالات التأخير والتأجيل، قد تشهد جلسات التحكيم أعداد غير مسبوقة من الدعاوى المدرجة في قائمة جلسات الاستماع، إذ إنّ الادّعاءات الرئيسية الناشئة عن تعليق الالتزامات التعاقدية وبنود القوة القاهرة ستسبّب بهذا الازدياد في عدد النزاعات. ولا شكّ في أنّ ذلك سيؤدّي حتمًا إلى مراجعة الصياغة التعاقدية من أجل إعادة النّظر في الشروط التعاقدية وكيفية إدراج أحكام تتعلّق بالوباء الحالي وأي جائحة مستقبليّة ضمن بنود التحكيم[6].

أمّا بالنسبة لجلسات التّحكيم، فعلى الرغم من أنّ فيروس كورونا المستجدّ قد أثّر على عمليّاتها، إلّا أنّ استخدام التكنولوجيا قد

أمّن بلا شك مرونةً يتكيّف معها مجال التحكيم بسهولة. ومع ذلك، فإنّ الاستراتيجية التكنولوجية البديلة المعتمدة نتيجةً للفيروس تثير مخاوف حيال استخدامها على المدى الطويل، إذ لا يزال الكثيرون يفضّلون عقد جلسات استماع شخصية في المستقبل ما إن يتمّ تخطّي الأزمة الراهنة، لأنّ التكنولوجيا لا تتيح تفسير لغة الجسد بالطريقة نفسها وأشكال التواصل اللفظي وغير اللفظي والقدرة على التفاعل بين الأشخاص كما هي الحال في الجلسات الشخصيّة.

5) https://thearbitrationbrief.com/2020/04/09/the-impact-of-covid-19-on-arbitration/

6) https://thearbitrationbrief.com/2020/04/09/the-impact-of-covid-19-on-arbitration/

التأثير الإيجابي لأزمة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) على التحكيم

بفعل إضفاء الطابع التكنولوجي على إجراءات التحكيم جرّاء أزمة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19)، انطوى تطبيق هذا النهج على بعض المزايا التي تركت أثرًا إيجابيًا على التحكيم. وفي ما يلي خمس مزايا رئيسية ساهم الفيروس المستجدّ في تقديمها لخير هذا المجال:

- أدّت جلسات التحكيم الافتراضية المعقودة بالاتّصال الحاسوبي إلى رفع مستوى الكفاءة من حيث التكلفة والأطر الزمنيّة للإجراءات، ولطالما كان هذا ما يميّز الاعتماد على التحكيم بدلًا من التقاضي،
- أدّى اعتماد التكنولوجيا في التحكيم إلى إسراع التقدّم بالإجراءات إذ يحدّ من الخطوات غير الضرورية،
- ساهم استخدام التكنولوجيا في التحكيم إلى في الحدّ من استخدام الورق إلى حدّ كبير إن لم يكن بشكلٍ نهائي، وإلى التقليل من انبعاثات الكربون،
- ساهم عقد جلسات الاستماع الافتراضية بالاتصال الحاسوبي في تمهيد السبيل أمام المزيد من الفرص للتواصل مع المستشارين والخبراء الموجودين في الخارج، وفي الحدّ من الحاجة إلى السفر، ما يؤدّي بالتأكيد إلى تطوير القدرة التنافسية.
- ساهم عقد جلسات الاستماع الافتراضية بالاتّصال الحاسوبي أيضًا بتخفيض التكاليف الكبيرة التي كان يتمّ تكبّدها عادةً في ما يتعلّق بالإدارة، مثل تكاليف التأشيرات وتصاريح العمل المؤقّتة والإقامة وحتّى التكاليف الخاصّة بأماكن الاجتماع. لم يعد من حاجة لتكبّد هذه التكاليف مع اعتماد جلسات الاستماع الافتراضية المعقودة بالاتّصال الحاسوبي في ظلّ أزمة فيروس كورونا المستجدّ (كوفيد-19) أو في مرحلة ما بعد الأزمة.[7]

7) https://www.clydeco.com/insight/article/covid-19-arbitration-weathering-the-covid-19-storm-in-the-middle-east

التدابير التي اتّخذتها مؤسّسات التحكيم الدولية في مواجهة فيروس كورونا المستجدّ

تصدّى عددٌ من مؤسسات التحكيم الدولية إلى فيروس كورونا المستجدّ من خلال اتّخاذ تدابير محدّدة لضمان استمرارية إجراءات التحكيم. وفي ما يلي بعض الأمثلة على التدابير التي اتّخذتها مؤسسات التحكيم الدولية:

المحكمة الجنائية الدولية ICC

بدأت المحكمة الجنائية الدولية (ICC) عقد جلسات استماع افتراضية بالاتصال الحاسوبي. لذلك، تمّ تأجيل جداول جلسات الاستماع جميعها أو تغييرها إلى اجتماعات تُعقد بالاتصال الحاسوبي. ويعمل موظّفو المحكمة الجنائية الدولية جميعهم عن بعد ويمكن التواصل معهم في أي وقت.

بالإضافة إلى ذلك، وضعت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة إرشادية تحدّد بشكل أساسي الخطوات المطلوبة كما تقدّم المساعدة اللازمة للأطراف والمحامين والمستشارين وهيئات التحكيم، مثل اقتراح بنود لبروتوكولات الإنترنت والإجراءات ذات الصلة.[8]

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID

اعتمد المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) الإيداع الإلكتروني لغرض وحيد ألا وهو الحدّ من الاعتماد على الإيداع الورقي. ولا يتطلّب هذا الإجراء الحاسوبي سوى تقديم نسخة إلكترونية عن طلب التحكيم أو المصالحة أو تقصي الحقائق، كما يشجّع الأطراف جميعًا على تقديم إيداعاتهم المكتوبة إلكترونيًا.[9]

مركز هونغ كونغ للتحكيم الدولي HKIAC

اتّخذ مركز هونغ كونغ للتحكيم الدولي (HKIAC) مجموعةً من التدابير من خلال إطلاق عددٍ من الندوات عبر الإنترنت.

وبقي التواصل مع المركز ممكنًا في جميع الأوقات لجميع جلسات الاستماع مع إمكانية الوصول إلى موظفيه في أطار العمل من المنزل بناءً على القيود التي وضعتها الحكومة. وعلى الرغم من أنّ المركز لا يزال يقبل النسخ الورقية، إلّا أنّه يشجّع تسليم الملفات عبر البريد الالكتروني. وعندما كانت أبواب المركز مفتوحة، التزم الموظفون جميعهم بارتداء الأقنعة وكانت درجة حرارتهم تُقاس يوميًا.[10]

محكمة لندن للتحكيم الدولي LCIA

التزم موظّفو محكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA) جميعهم بالعمل عن بعد حتى إشعار آخر. كما تمّ التمنّي على الأطراف المعنيّة تقديم طلباتهم من خلال نظام الإيداع عبر الإنترنت https://onlinefiling.lcia.org. أبلغت محكمة لندن للتحكيم الدولي عملائها بإمكانية تأجيل قرارات التحكيم وأنّ على الطرفين التخطيط وفقًا لذلك.[11]

مركز سنغافورة للتحكيم الدولي SIAC

وفّر مركز سنغافورة للتحكيم الدولي (SIAC) إمكانيّة عقد جلسات استماع افتراضية بالاتصال الحاسوبي للتسوية البديلة للمنازعات، علمًا أنّ موظّفي المركز جميعًا يعملون عن بُعد. أمّا الذين يضطرّون إلى المشاركة في جلسات الاستماع شخصياً عن طريق الحضور الفعلي، فيجب عليهم تعبئة استمارة الصحّة والسفر للإعلان عن ذلك كما يجب إخضاعهم لفحص الحرارة عند الهبوط من الطائرة.

8) https://www.clydeco.com/insight/article/covid-19-impact-on-courts-and-arbitration

9) https://icsid.worldbank.org/en/Pages/News.aspx?CID=359

10) http://arbitrationblog.practicallaw.com/covid-19-arbitrating-in-the-midst-of-a-pandemic/

11) https://www.clydeco.com/insight/article/covid-19-impact-on-courts-and-arbitration

التدابير التي اتّخذتها دولة الإمارات العربية المتّحدة وسط أزمة فيروس كورونا المستجدّ

تُعدّ الإمارات العربية المتّحدة مركزًا أساسيًّا للتحكيم في الشرق الأوسط، ويُعتبر ضمان استمرار جميع جلسات التحكيم أمرًا ضروريًا وحاسمًا في هذه الأوقات غير المسبوقة. تضمّ دولة الإمارات العربية المتّحدة عددًا من محاكم التحكيم، نذكر من بينها: مركز «تحكيم» (TAHKEEM)، ومركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC)، ومركز التحكيم الدولي في مركز دبي المالي العالمي بالتعاون مع محكمة لندن للتحكيم الدولي (DIFC-LCIA)، وسوق أبو ظبي العالمي (ADGM).

مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي «تحكيم» TAHKEEM

استمر مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي (TAHKEEM) في العمل بشكل كامل مع التزام موظّفيه بالعمل عن بعد. لقد قاموا باعتماد الإيداع عبر البريد الإلكتروني وبتطبيق طريقة الدفع عن بعد حرصًا على ضمان إدارة جميع الدعاوى بشكلٍ طبيعي. بالإضافة إلى إتمام الإجراءات عبر الإنترنت، تظلّ خدمات المراسلة متاحة في الحلات التي تكون فيها النسخ الورقية مطلوبة وضروريّة بشكلٍ قاطع.

مركز دبي للتحكيم الدولي DIAC

تبنّى مركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC) اعتماد الثقافة الرقمية بدلًا من الثقافة المادية في جلسات التحكيم، ونفّذ تدابير مختلفة منها أنّ الطلبات الجديدة كافةً يجب تقديمها من خلال موقع مركز دبي للتحكيم الدولي الوحيد وأنّ الوثائق المقدّمة جميعها يجب إرسالها بالبريد الإلكتروني.[12] كما فرض المركز عقد جميع جلسات الاستماع عبر الاتصال الحاسوبي.

مركز التحكيم الدولي في مركز دبي المالي العالمي بالتعاون مع محكمة لندن للتحكيم الدولي DIFC-LCIA

استمرّ مركز التحكيم الدولي في مركز دبي المالي العالمي بالتعاون مع محكمة لندن للتحكيم الدولي DIFC-LCIA بدوره في العمل عن بعد. ويمارس المركز أيضًا أنشطته وخدماته عبر الإنترنت كما يظلّ مكتبه الأمامي مفتوحًا مع اتخاذ التدابير المناسبة. أمّا جلسات الاستماع فتعقد جميعها إلكترونيًا أو تؤجّل.

سوق أبو ظبي العالمي ADGM

تمّ إغلاق سوق أبو ظبي العالمي ADGM)) وسط أزمة فيروس كورونا المستجدّ، مع إمكانيّة إرسال الاستفسارات كافةً عن طريق البريد.

12) https://www.clydeco.com/insight/article/covid-19-arbitration-weathering-the-covid-19-storm-in-the-middle-east

نصائح حول التحكيم الإلكتروني

- احرصوا على السعي قدر الإمكان إلى اعتماد تكنولوجيا عقد الاجتماعات عن طريق الفيديو video conferencing كما لو كان المجتمعون موجودون فعليًا بحضرة بعضهم البعض، عوضًا عن الاعتماد على تقديم وثائق الاثبات فحسب.
- حاولوا إضفاء المواصفات «البشريّة» على الاجتماعات المعقودة عن طريق الفيديو قدر الإمكان، ويتمثّل ذلك بارتداء الملابس الملائمة والتصرّف كما لو كنتم حاضرين فعليًا بالجسد في الاجتماع المعقود.
- احرصوا على إرسال النصوص المكتوبة إلى الأطراف المعنية كافةً بعد المكالمات أو جلسات الاستماع المعقودة عن طريق الفيديو.
- تأكّدوا من أنّ النظام المستخدم لإجراء الاجتماعات أو جلسات الاجتماع عن طريق الفيديو تتوفّر فيه ميزة تسجيل الجلسات للرجوع إليها في المستقبل.
- بما أنّ الكفاءة من حيث السرعة والوقت هي في جوهر التحكيم، فلدى التحضير للتحكيم الإلكتروني، تأكدّوا من إعطاء المحكّمين الوقت الكافي للاطلاع على قضيّتكم قبل إجراء المكالمة عن طريق الفيديو. فإنّ تفادي التعقيد يجعل العملية أسرع.
- إنّ زيادة استخدام التكنولوجيا والإنترنت تثير مخاوف حيال نشوء قضايا جرائم إلكترونية. لذلك، لدى اعتماد التحكيم عبر الإنترنت، تأكدّوا من تطبيق الأساليب الملائمة التي تكفل حماية الأمن الحاسوبي وخصوصية البيانات.
- عند اعتماد سياسات حماية الأمن الحاسوبي، تأكّدوا من أن المحكّم قد تلقّى التدريب المناسب.
- جمع بروتوكول أمن الفضاء الحاسوبي للعام 2020 ما بين بروتوكولات معيّنة وَضَعَها كلٌّ من المجلس الدولي للتحكيم التجاري ICCA ونقابة المحامين بمدينة نيويورك والمعهد الدولي لمنع النزاعات وحلّها CPR . تهدف هذه البروتوكولات إلى نشر الوعي في مجتمع التحكيم حول كيفية استخدام التحكيم عبر الإنترنت بشكل صحيح وفعّال. وتشمل هذه التدابير تنفيذ الإجراءات بالاتصال الحاسوبي في ما يتعلّق بالنصوص المكتوبة، أو التسجيلات، أو مقاطع الفيديو وأي وثائق أخرى قد يتمّ تقديمها في جلسات الاستماع.[13]

13) https://www.infosecurity-magazine.com/news/cybersecurity-protocol-arbitration/

الحصول على الإجابات

أسئلة وأجوبة

كيف تساعد الرقمنة في عملية التحكيم؟

تمّ تقديم شكاوى كبيرة مؤخّرًا من أنّ عمليّات التحكيم لا تتمّ بالسرعة المتوقّعة، ممّا يتسبب في حدوث حالات تأخير وكذلك ارتفاع في التكاليف. وأدّى اعتماد الرقمنة إلى تسريع هذه العمليات وخفض التكلفة لجميع الأطراف. بالإضافة إلى ذلك، كما ذكرنا سابقًا، توفّر الرقمنة ميزة عقد جلسات الاستماع افتراضيًا بالاتصال الحاسوبي، بحيث يصبح السفر إلى بلد آخر غير ضروري.

ما هي بعض القيود المفروضة على جلسات الاستماع الافتراضية؟

على الرّغم من فعالية جلسات الاستماع الافتراضية المعقودة بالاتّصال الحاسوبي، ثمّة قيود مفروضة في هذا الإطار، نذكر منها ما يلي:

- توفّر الإنترنت في جميع الأوقات هو أمرٌ ضروري للغاية. وقد تبدو المشكلة سخيفة إلّا أنّ توفّر الإنترنت يتفاوت في أنحاء العالم ولا ينبغي اعتباره أمرًا مسلّمًا به.
- بسبب طول الوقت في الاجتماعات المعقودة عبر الاتّصال الحاسوبي، قد يفقد المشاركون تركيزهم. لذلك، يجب تقصير وقت الجلسات إلى أدنى حدٍّ ممكن.
- عند عقد جلسة استماع افتراضية عبر الاتصال الحاسوبي، قد يكون فارق التوقيت قيدًا في حال اختلاف البلدان التي تتواجد فيها الأطراف. ينبغي أخذ هذا الأمر في عين الاعتبار وإيجاد أرضيّة مشتركة تناسب الجميع.
- وفي التحكيم، يتطلّب الأمر حضور الشاهد المستقلّ للتأكّد من أنّه يؤدّي اليمين بشكل صحيح. إلّا أنّ ذلك لا يكون ممكنًا.

ما هي الخيارات المتاحة للشركات التي تخوض التحكيم؟

نظرًا لوجود حسنات كثيرة لاستخدام جلسات الاستماع الافتراضية المعقودة بالاتصال الحاسوبي، إلّا أنّ هذا الاستخدام قد لا يكون مناسبًا في بعض الحالات. وعلى الرغم من مثاليّة هذا النهج، ولكن بعض الأطراف قد لا ترغب في تطبيقه وتُفضّل تجنّب مواجهة عدم اليقين على الصعيد المالي في هذه الأوقات الحرجة. لذلك، قد تكون الأعمال التجارية مفتوحة أمام بدائل أخرى، نذكر منها ما يلي:

- يكون تأجيل جلسات الاستماع التي تتطلّب الحضور الفعلي للأطراف شخصيًا في الوقت الحالي هو الخيار الأوّل، إذ لن يتمّ استئناف الجلسات إلّا عند انتهاء أزمة الفيروس المستجدّ وحين يُصبح من الآمن متابعة هذه الجلسات.
- يمكن البتّ في القضايا جميعها أو على الأقلّ البعض منها من خلال وثائق مكتوبة بدون الحاجة إلى إجراء جلسات استماع تتطلّب أي حضور شخصي للأطراف. إلّا أنّ ذلك يعتمد على المشكلة محلّ النزاع، إذ ببساطة، لا يصلح مثل هذا الأسلوب بالنسبة لأنواع النزاعات كافةً. وفي حالة إمكانية تطبيقه، قد يتمّ تخفيف الحكم النهائي ويمكن استبداله بحكم مؤقّت لتمكين الأطراف من الوصول إلى تسوية.[14]

هل دولة الإمارات العربية المتّحدة مستعدّة للرقمنة في التحكيم؟

لقد أظهرت دولة الإمارات العربية المتحّدة أنّها تتمتّع بقدرة استثنائية واستعداد للتكيّف مع العالم الرقمي، إذ يقوم كلّ من النظام القانوني وآلية تقديم الأدلّة الإلكترونية في الدولة على التطوّر التكنولوجي بشكلٍ كبير، ما يجعلها قادرة على مواكبة التقدّم التكنولوجي بدرجة عالية من الكفاءة. فعلى سبيل المثال، ينصّ القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1992 بإصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية في المادة 17 منه على أنّ التوقيعات الإلكترونية تتمتّع بالقوّة القانونيّة نفسها التي يتمتّع بها التوقيع المكتوب بخط اليد. تنصّ الفقرة الفرعيّة الرابعة من المادة المشار إليها على أنّ «للكتابة الإلكترونية والمحرّرات الإلكترونية والسجلات والمستندات الإلكترونية ذات الحجة المقرّرة للكتابة

tahkeemshj
TAHKEEM
حمّل تطبيقنا اليوم!
متوفر للتحميل من App Store
TAHKEEM
مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي
SHARJAH INTERNATIONAL COMMERCIAL ARBITRATION CENTRE
www.tahkeem.ae

الحصول على الإجابات

والمحرّرات الرسمية والعرفية»[15] . وهذا ما يثبت تأييد دولة الإمارات العربية المتّحدة لفكرة تحويل ممارساتها القانونية إلى ممارسات رقمية أكثر مرونة.

هل تؤثر القوّة القاهرة على التحكيم؟

من المحتّم أنّ فيروس كورونا المستجدّ سيؤدّي إلى نشوء عددٍ هائل من القضايا وخصوصًا التجاريّة منها، حيث سيتمّ التحجّج بند القوة القاهرة للإعفاء من المسؤولية عن التأخير والتقصير في تلبية الالتزامات التعاقدية وما إلى ذلك. فسيتعيّن على الكثير من الشركات اللّجوء إلى التحكيم لحلّ مشاكلها الناجمة عن القوة القاهرة. أمّا القضايا التي سيتمّ إخضاعها للتّحكيم، فستثير مجادلات بشأن مسائل مثل المنظورية أي التبصّر بعواقب الأمور قبل وقوعها، والمعقولية والخسائر والأضرار.

ومع ذلك، سيخضع التحكيم لطبيعته كالمعتاد بحيث يتمّ تحليل معقوليّة الحجج[16] المقدّمة من الجانبين.

14) https://www.pinsentmasons.com/out-law/analysis/coronavirus-arbitration-options

15) https://www.mondaq.com/Litigation-Mediation-Arbitration/707288/Electronic-Evidence--UAE-And-Saudi-Arabia

16) https://www.garrigues.com/en_GB/new/will-covid-19-revolutionise-arbitration

نبذة عن مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي «تحكيم»

أظهر مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدّولي «تحكيم» أنّه يتمتّع بالقدرة الكاملة على العمل عن بعد. ومركز «تحكيم» هو من أهمّ المراكز الرائدة في هذا المجال في دولة الإمارات العربية المتّحدة، التي تمكّنت من التكيّف مع الأزمة ومن ممارسة عملها افتراضيًا بالاتّصال الحاسوبي وسط أزمة فيروس كورونا المستجدّ. كما أثبت مركز «تحكيم» أنّه مجهزٌ جيّدًا بالأدوات المناسبة للتكيّف مع الآليات الرقمية لتسوية النزاعات.

فريق التحرير

راني صادر
المسؤول القانوني الأول
إلمام خاص بالمشاريع المتعلّقة بسيادة القانون

لارا سالم
«شغوفة بالقانون»
كليّة الحقوق بجامعة أوتاوا وتتمتّع بالإلمام بمشاريع في مجال سيادة القانون

لانا فاضل
«متفانية لتحقيق التميّز»
جامعة يورك
القانون التجاري وقانون الشركات

هيكل شعيا
«كشف النقاب عن قيم جديدة في الصناعة القانونية»
مهندس معلوماتية واتصالات - الجامعة الأنطونيّة

تمّت الترجمة إلى اللّغة العربية
من قبل فريق ترجمة صادر

تمّت الطباعة
في مطبعة صادر

www.saderlegal.com
info.ae@saderlegal.com
+971 4 2285820

صادر ®
ليغال
منذ 1863

مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي (تحكيم)
صندوق بريد 1174، الشارقة, الإمارات العربية المتحدة
الخط المجاني:
هاتف: 5304111 6 971+
فاكس: 5304222 6 971+
info@tahkeem.ae